مـركز البحرين لحقوق الانسان
Bahrain Center for Human Rights

التقرير السنوي

لم يتحسن وضع حقوق الإنسان خلال عام 2021. لا تزال السلطات غير متسامحة مع المعارضة والنقد وتقيّد ممارسة البحرينيين للحقوق الأساسية المكفولة دولياً. حرية الصحافة مقيدة للغاية، واستمرت الرقابة الشديدة على الإنترنت وخارجه. كما ظلت ظروف السجون سيئة. بشكل عام، لا يبدو أن الحكومة لديها أي نية لإجراء إصلاح حقيقي. إن حالة حقوق الإنسان في حالة ركود ولا يوجد أي بوادر لحدوث تغييرات جذرية حتى الآن.

البحرين 2021

ركود ولا بوادر تغيير

If you like our work,
please donate through
www.bahrainrights.org

مركز البحرين لحقوق الإنسان (BCHR) عضو في:

جميع الحقوق محفوظة 2022©، مركز البحرين لحقوق الإنسان.

من نحن؟

إن مركز البحرين لحقوق الإنسان (BCHR) هو منظمة غير ربحية وغير حكومية، أُسس في العام 2002 وسُجل لدى وزارة العمل البحرينية والشؤون الاجتماعية آنذاك، وعلى الرغم من أمر السلطات في نوفمبر 2004 بالإغلاق، لا يزال مركز البحرين لحقوق الإنسان يعمل بعد حصوله على دعم محلي ودولي واسع لنضاله من أجل تعزيز حقوق الإنسان في البحرين.

يتم تنفيذ الغالبية العظمى من عملنا في البحرين، بينما هناك مكتب صغير في كوبنهاغن، الدنمارك، تأسس في عام 2011 لتنسيق برنامج المناصرة الدولي لدينا. لأكثر من 18 عاماً، نفذ مركز البحرين لحقوق الإنسان العديد من المشاريع، بما في ذلك المدافعة، والتدريب الأمني عبر الإنترنت، وورش العمل، والندوات، والحملات الإعلامية، وتقديم التقارير إلى آليات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

شارك مركز البحرين لحقوق الإنسان أيضاً في العديد من المؤتمرات وورش العمل الإقليمية والدولية بالإضافة إلى الإدلاء بشهادته في البرلمانات الوطنية في جميع أنحاء أوروبا وبرلمان الاتحاد الأوروبي والكونغرس الأمريكي. يتلقى مركز البحرين لحقوق الإنسان تمويله من صندوق حقوق الإنسان النرويجي (NHRF)، والصندوق الوطني للديمقراطية (NED)، وصندوق سيغريد راوزينغ الائتماني (SRT)، والتحالف العالمي CIVICUS، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH)، وايفكس (IFEX)، وشراكة المدافعين الرقميين (DDP).

حصل مركز البحرين لحقوق الإنسان على العديد من الجوائز لجهوده في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين.

لمزيد من المعلومات حول عملنا أو للتبرع، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت من خلال www.bahrainrights.net

الفهرس

نظرة عامة على العام 2021 5

حرية التعبير 6

حرية التجمع وتكوين الجمعيات 8

التمييز وحرية ممارسة الشعائر الدينية 10

الاعتقالات والأحكام القضائية 12

ظروف السجن 14

إجراءات كوفيد-19 15

هيئات الرقابة الحكومية 16

ردود الفعل الدولية 18

نظرة عامة على العام 2021

لم يتحسن وضع حقوق الإنسان خلال عام 2021. لا تزال السلطات غير متسامحة مع المعارضة والنقد وتقيّد ممارسة البحرينيين للحقوق الأساسية المكفولة دولياً. واصلت الحكومة إقصاء ونبذ خصومها، بإغلاق الفضاءات المدنية والسياسية بشكل منهجي وكتم الأصوات المعارضة. لا تزال جميع أحزاب المعارضة السياسية محظورة، وأعضائها السابقون ممنوعون من الترشح للانتخابات البرلمانية والمناصب القيادية في منظمات المجتمع المدني. طالما أن القانون رقم 25 لسنة 2018 ساري المفعول، فلا يمكن لهؤلاء الترشح للانتخابات المقبلة في عام 2022. علاوة على ذلك، بموجب قانون الصحافة الجديد، الذي أُحيل إلى مجلس النواب في أبريل 2021 لمراجعته، فإن الأعضاء السابقين في الأحزاب السياسية المنحلّة والمدانين لأسباب سياسية لا يُسمح لهم بامتلاك أو إدارة وسائل إعلام في البحرين.

حرية الصحافة مقيدة للغاية. لا توجد وسائل إعلام مستقلة تعمل داخل البلاد. استمرت الرقابة الشديدة على الإنترنت وخارجه. كانت هناك العديد من الاعتقالات والاستدعاءات للاستجواب خلال العام فيما يتعلق بممارسة الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. سنت الحكومة قانوناً مقيّداً جديداً للسيطرة على الأصوات المعارضة في البرلمان. يقيّد المرسوم بقانون رقم 26 لسنة 2020، الذي اعتمد في أبريل 2021، عدد النواب المسموح لهم بالمشاركة في المناقشات العامة للبرلمان ويتحكم في مدى قدرة النواب على انتقاد الحكومة. كانت هناك تقارير عن استخدام الحكومة لتقنيات تكنولوجية متقدمة لملاحقة النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان في انتهاك جسيم للحق في الخصوصية، حيث أكد Citizen Lab أن هواتف 12 ناشطاً بحرينياً ومدافعاً عن حقوق الإنسان قد تم اختراقها من قبل الحكومة باستخدام برنامج التجسس Pegasus التابع لمجموعة NSO. وكانت هناك أيضاً تقارير عن اختراق هواتف 20 مسؤولاً بحرينياً بنفس برنامج التجسس.

ظلت ظروف السجون سيئة. كان هناك تفشي لكوفيد-19 في سجن جو مرتين خلال العام بسبب نقص النظافة والتدابير الاحترازية المناسبة. أثار تفشي الفيروس الإدانة وأدى إلى مئات المسيرات والمظاهرات الصغيرة في مناطق مختلفة في البحرين للمطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين، خاصة في أبريل ومايو 2021. أدت المعاملة السيئة في السجن، ولا سيما المصادرة غير المبررة لكتابه، إلى قيام المدافع البارز عن حقوق الإنسان الدكتور عبد الجليل السنكيس بالإضراب عن الطعام في يوليو 2021، والمستمر حتى اليوم. كما توفي ثلاثة سجناء في سجن جو وسط مزاعم بالإهمال الطبي.

على الجانب الإيجابي، وسعت الحكومة في تطبيق قانون العقوبات البديلة في سبتمبر 2021. وبموجب هذا القانون والعفو الملكي الخاص، تم الإفراج عن 395 سجيناً خلال العام، من بينهم العديد من السجناء السياسيين.

بشكل عام، لا يبدو أن الحكومة لديها أي نية لإجراء إصلاح حقيقي. إن حالة حقوق الإنسان في حالة ركود ولا يوجد أي بوادر لحدوث تغييرات جذرية حتى الآن.

حرية التعبير

اشتدت حملة الحكومة على حرية التعبير في أعقاب انتفاضة 2011. واستمرت الرقابة الحكومية الصارمة على الإنترنت وخارجه، مما أدى إلى انتشار الرقابة الذاتية. في البحرين، يُعاقب الناس للتعبير عن المعارضة، ولا يُسمح لأي إعلام مستقل بالعمل داخل البلاد، حيث تم تعليق الصحيفة المستقلة الوحيدة، الوسط، إلى أجل غير مسمى في عام 2017. تسيطر الحكومة على المحتوى الإعلامي وتحجب المواقع التي تنتقد الحكومة، بما في ذلك موقع مركز البحرين لحقوق الإنسان. هناك العشرات من الأحكام القانونية في قانون العقوبات البحريني التي تقيّد ممارسة الحق في حرية التعبير، والتي تم التذرع بها بشكل متكرر ضد المعارضين. يُعاقب على "إهانة الملك" بالسجن لمدة تصل إلى سبع سنوات وغرامة تصل إلى 10000 دينار بحريني.

تم استدعاء العديد من الأفراد للاستجواب ومحاكمتهم بتهم تتعلق بحرية التعبير في عام 2021. وثّقت رابطة الصحافة البحرينية 49 انتهاكاً لحرية الإعلام والتعبير، 26 منها تتعلق بالأنشطة الإلكترونية. وشملت هذه الانتهاكات ستة اعتقالات، وسبع إجراءات قضائية، و 31 استدعاء للتحقيق. وكانت معظم التهم تتعلق بانتقاد جهات حكومية وتطبيع البحرين مع إسرائيل.[1]

استدعت إدارة الجرائم الإلكترونية في 22 آذار 2021، أمين عام التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي، حسن المرزوق، لدفع غرامة بسبب تغريدة قديمة عن اعتصام الدراز. حيث قال المرزوق إنه لم يكن على علم بالتهمة قبل استدعائه.[2]

حُكم على العقيد المتقاعد محمد الزياني بالسجن لمدة عامين في 8 يوليو 2021 بتهمة "إهانة القضاء" على خلفية بيان على إنستغرام يتحدث فيه عن فساد القضاء.[3] وقد مُنح لاحقاً إفراجاً مشروطاً بموجب قانون العقوبات البديلة.

في مارس 2021، منع مجلس تأديب المحامين المحامي البارز في مجال حقوق الإنسان عبد الله الشملاوي من ممارسة مهنته لمدة عام بسبب تعبيره عن آرائه عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر بعد أن قدّم وزير العدل البحريني شكوى ضده. وكان الشملاوي قد تعرض لمضايقات قضائية في وقت سابق. حُكم عليه بالسجن ثمانية أشهر في قضيتين منفصلتين في العام 2020 بتهم تتعلق بالتعبير، حيث وجهت إليه تهمة "التحريض على بغض طائفة من الناس أو على الازدراء بها"، و"إساءة استعمال أجهزة الاتصال". وفي وقت لاحق، علّقت المحكمة الكبرى الجنائية الثالثة إحدى القضيتين، وأُسقطت الأخرى بعد أن توصل الشملاوي إلى تسوية مع المشتكي.[4]

في 20 أبريل 2021، أصدر مجلس النواب البحريني المرسوم بقانون رقم 26 لسنة 2020 الذي يحدّ من عدد النواب المسموح لهم بالمشاركة في المناقشات العامة لمجلس النواب. ينص القانون على أنه "لا يجوز أن تتضمن المناقشة توجيه النقد أو اللوم أو الاتهام، أو أن تتضمن أقوالاً تخالف الدستور أو القانون أو تشكل مساساً بكرامة الأشخاص أو الهيئات أو إضراراً بالمصلحة العليا للبلاد".[5] يقيّد هذا القانون قدرة النواب على التدقيق في قرارات الحكومة وأفعالها وانتقاد السلطة التنفيذية. ويستخدم مصطلحات غامضة الصياغة للسيطرة على الأصوات المعارضة في البرلمان، مما يؤثر سلباً على إحدى

وظائفه الأساسية المتمثلة في مواجهة تجاوزات الحكومة. جاء هذا القانون بعد اعتماد قانون تقييدي آخر في يوليو 2020، وهو القرار رقم 20 لسنة 2020، الذي أضاف بنداً إلى المادة 34 من المرسوم بقانون رقم 48 لسنة 2010 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الذي يحظر على موظفي القطاع العام توجيه "النقد لسياسة الحكومة وقراراتها بأي وسيلة من الوسائل" ويحظر عليهم نشر آراء شخصية إذا كانت "تثير الخلافات في المجتمع" أو " تؤثر على الوحدة الوطنية ".[6]

في أبريل 2021، أحال مجلس الوزراء مشروع قانون جديد للصحافة والطباعة والنشر إلى البرلمان لمراجعته. أثار القانون الجديد الإدانة من قبل مراقبين مستقلين. على الرغم من أن القانون الجديد يتضمن تعديلات إيجابية، إلا أنه ينص على قيود مختلفة على حرية الصحافة. لا يتضمن القانون الجديد عقوبات بالسجن للصحفيين على الجرائم المنصوص عليها في القانون: غرامات فقط، لكنه يسمح بمعاقبتهم بموجب قانون العقوبات. وهو يتضمن العديد من المواد ذات الصياغة الغامضة التي تقيد بشكل كبير حرية التعبير. يضمن القانون حق إبداء الرأي "دون المساس بأسس العقيدة الإسلامية، والذات الملكية السامية، ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية". كما يحظر القانون الوسائل الإعلامية من نشر محتوى "يتعارض مع المصلحة الوطنية" و "يتضمن حضاً على الكراهية أو العنف"، في حين لم يتم تقديم تعريفات واضحة لهذه المصطلحات. بموجب القانون، يعاقب الصحفيون بتهمة "إهانة الذات الملكية السامية"، و "التعرض لدين الدولة الرسمي"، و "تقويض نظام الحكم"، و "التحريض على بغض طائفة"، وكذلك انتقاد حاكم أو رئيس حكومة عربية أو إسلامية ونشر أخبار كاذبة. كما يسمح القانون لوزارة الإعلام بإغلاق وسائل الإعلام وحجب المواقع الإلكترونية.[7]

والأهم من ذلك، أن هذا القانون ينص على أن رئيس تحرير أي وسيلة إعلامية في البحرين يجب "ألا يكون محروماً من مباشرة الحقوق السياسية". كما نص على أنه "يشترط فيمن يمتلك صحيفة أو موقعاً إلكترونياً أو يشارك في ملكيتها ألا يكون محروماً من مباشرة الحقوق السياسية أو صدر ضده حكم في جناية أو في جنحة". يستثني هذا الشرط التمييزي العديد من المحكوم عليهم لأسباب سياسية، وكذلك يمنع أعضاء الأحزاب السياسية المنحلة، الممنوعين من الترشح للانتخابات البرلمانية والمناصب القيادية في منظمات المجتمع المدني، من امتلاك أو إدارة وسيلة إعلامية في البحرين.

أكدّ مختبر Citizen Lab على أن تسعة نشطاء بحرينيين تم اختراق هواتفهم ببرنامج التجسس بيغاسوس التابع لمجموعة NSO بين يونيو 2020 وفبراير 2021، بما في ذلك ثلاثة أعضاء من جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، وثلاثة أعضاء من مركز البحرين لحقوق الإنسان، واثنان من الناشطين البحرينيين في المنفى، وعضو واحد من جمعية الوفاق الوطني الإسلامية. مع بعض هؤلاء النشطاء، تم استخدام تقنية "الاختراق من دون نقر"، مما يعني أن الهجوم لا يمكن منعه حتى مع مستخدمي الهواتف الأكثر وعياً بقواعد الأمان الرقمي.[8] في وقت لاحق، كشف Citizen Lab أن التحليل الجنائي الذي أجراه المختبر قد أكد أن هواتف ثلاثة أفراد آخرين داخل البحرين قد تم اختراقها في عام 2021 باستخدام برنامج التجسس بيغاسوس: محامٍ في مجال حقوق الإنسان، وطبيب نفسي، وصحفي.[9] كما كانت هناك تقارير عن استهداف 20 مسؤولاً بحرينياً، مقربين من الحكومة، بواسطة نفس برنامج التجسس.[10]

حرية التجمع وتكوين الجمعيات

منذ عام 2011، تسعى الحكومة البحرينية إلى إقصاء جميع المعارضين من المجالين السياسي والمدني من خلال سن قوانين تمييزية أو من خلال إجراءات قمعية. في حملتها ضد المعارضة، حظرت الحكومة البحرينية جميع أحزاب المعارضة الرئيسية في البلاد. في 3 يونيو 2012، رفعت وزارة العدل دعوى قضائية ضد جمعية العمل الإسلامي (أمل)، وهي حزب معارض، تم حلها لاحقاً بحجة عدم "عقد مؤتمر عام لأكثر من أربع سنوات" و "اتخاذ قراراتها بالاستناد إلى مرجعية دينية تدعو صراحة إلى العنف وتحرض على الكراهية ". كما أمرت محكمة بحرينية بحل جمعية الوفاق، أكبر حزب سياسي معارض في البحرين، وأمرت بإغلاق جميع مكاتبها في جميع أنحاء البلاد في 14 يونيو 2016، القرار الذي أثار إدانة محلية ودولية. في العام التالي، حلّت السلطات آخر حزب سياسي معارض رئيسي، جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، في 31 مايو 2017، متهمة إياه بـ"الدعوة إلى العنف ودعم الإرهاب والتحريض على ارتكاب الجرائم".[11]

في يونيو 2018، منعت حكومة البحرين أعضاء أحزاب المعارضة المنحلة من الترشح للانتخابات قبل الانتخابات البرلمانية في نوفمبر إلى جانب "المحكوم عليه بعقوبة جناية حتى وإنْ صدر بشأنه عفو خاص". لا يزال القانون رقم 25 لسنة 2018 القاضي بتعديل المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية ساري المفعول، مما يعني أن الأعضاء السابقين لجماعات المعارضة المحظورة لن يتمكنوا من خوض الانتخابات البرلمانية لعام 2022.

لم تقم الحكومة باستبعاد أعضاء الأحزاب السياسية المنحلة من الانتخابات البرلمانية فحسب، بل منعتهم أيضاً من الترشح للمناصب القيادية في الجمعيات الأهلية من خلال تعديل المادة 43 من قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية. ينص القانون رقم 36 لسنة 2018 على أن أعضاء مجالس إدارة جمعيات المجتمع المدني يجب أن يتمتعوا بكافة حقوقهم المدنية والسياسية. في نوفمبر2021، رفضت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ترشيح 10 من أصل 16 مرشحاً لإحدى جمعيات المجتمع المدني. وفي يناير 2020، استبعدت الوزارة عضوين من مجلس إدارة الاتحاد النسائي البحريني بسبب انتمائهم السياسي السابق.[12]

في يناير 2022، استندت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مرة أخرى إلى هذا القانون لرفض ترشيح ثلاثة أعضاء لمجلس إدارة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان لأنهم أعضاء سابقون في جمعية وعد المعارضة المنحلّة. الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان هي أقدم جمعية لحقوق الإنسان في البحرين، تأسست عام 2001.[13]

ينظم القانون رقم 18 لسنة 1973 بشأن الاجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات وتعديلاته الحق في حرية التجمع في البحرين. منذ 2011، عدّلت الحكومة القانون لتقييد هذا الحق بشكل أكبر، بحظر التجمعات في العاصمة المنامة ومنح رئيس الأمن العام صلاحيات واسعة في التصريح وتنظيم وحظر التجمعات العامة والمظاهرات. بل إن القانون يخوّل رئيس الأمن العام تحديد ما الذي يشكل "اجتماعاً عاماً" وبالتالي التذرع بهذا القانون التقييدي.

لم تتسامح الحكومة البحرينية مع مواطنيها الذين يمارسون حقهم في حرية التجمع. رصد مركز البحرين لحقوق الإنسان خلال العام 973 مسيرة ومظاهرة في مناطق مختلفة في البحرين، كانت غالبيتها تجمعات صغيرة للمطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين. بلغت المظاهرات ذروتها في أبريل ومايو وسط تفشي كوفيد-19 في سجن جو، حيث وثق المركز 413 و 164 مسيرة ومظاهرة على التوالي، كما وثق المركز تفريق 4 منها على الأقل خلال العام من قبل قوات الأمن. وقد أعقب العديد من هذه المسيرات استدعاءات للتحقيق للمشاركين.

الشهر	عدد المظاهرات والمسيرات
يناير	3
فبراير	20
مارس	35
أبريل	413
مايو	164
يونيو	36
يوليو	62
أغسطس	38
سبتمبر	45
أكتوبر	57
نوفمبر	43
ديسمبر	57
المجموع	**973**

كانت هناك عدة احتجاجات ضد تطبيع البحرين مع إسرائيل. في أكتوبر، قمعت قوات الأمن ما لا يقل عن ثلاث احتجاجات: مظاهرة في سترة في 1 أكتوبر، ومظاهرة أخرى في منطقة رأس الرمان بوسط العاصمة المنامة، بالقرب من السفارة الإسرائيلية، في 8 أكتوبر. حيث ألقت الشرطة الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية على المتظاهرين واعتقلت عدة أشخاص أثناء المظاهرات وبعدها.

التمييز وحرية ممارسة الشعائر الدينية

الممارسات التمييزية ضد المعارضة لم تتحسن. نظراً لأن غالبية المعارضة من المسلمين الشيعة، فقد كان هناك تمييز منظم ضد المجتمع الشيعي. التهميش المنهجي في الفضاء السياسي والتوظيف وسياسات الإسكان ونظام التعليم والإعلام مستمر بلا هوادة. أدان خبراء الأمم المتحدة الحكومة البحرينية لهذه الممارسات في أكثر من مناسبة وقرروا أنها تقوّض حقوق الشيعة في مجال الدين والتعبير والثقافة.[14]

التعليم الإسلامي إلزامي في البحرين، وتفرض الحكومة تدريس الفقه المالكي في كل من المدارس الحكومية والخاصة، دون مراعاة المدارس الفكرية السنية الأخرى والفقه الشيعي الجعفري، على الرغم من أن الشيعة يشكلون غالبية السكان. يحتوي الخطاب الإعلامي في البحرين على قدر كبير من التحريض على كراهية المعارضة واتهامات بالخيانة، ونظراً لوجود علاقة وثيقة بين الهويات الدينية والسياسية في البحرين، فإن هناك تعليقات مستمرة معادية للشيعة في الإعلام. بقي الشيخ عيسى قاسم، أبرز رجال الدين الشيعة في البلاد، في المنفى بعد أن تم سحب جنسيته.[15]

خلال ذكرى عاشوراء، وهي واحدة من أهم المناسبات الدينية للمسلمين الشيعة، واصلت الحكومة مضايقة المجتمع الشيعي والتميز ضده باستدعاء رجال الدين واحتجازهم، واعتقال المشاركين في فعاليات عاشوراء، وإزالة اللافتات الخاصة بالمناسبة، وفرض قيود على الخطب الدينية.

أفاد ناشطون بفرض قيود إضافية على إحياء ذكرى عاشوراء بحجة الإجراءات الوقائية من كوفيد -19، فيما سمحت السلطات بتجمعات أخرى مع الحد الأدنى من الإجراءات الاحترازية في نفس الفترة. حتى أن السلطات نفذت عدة اعتقالات بزعم انتهاك الإجراءات الاحترازية لكوفيد-19 خلال إحياء ذكرى عاشوراء. اعتبر الكثير أن الحد من عدد المعزين في كل الخطب الدينية وتقييد الأماكن التي يمكن فيها إلقاء هذه الخطب، خاصة في التاسع والعاشر من محرم، يعد انتهاكاً لحقوقهم في ممارسة الشعائر الدينية.

وثق مركز البحرين لحقوق الإنسان، خلال إحياء ذكرى عاشوراء 2021، العديد من الانتهاكات للحق في حرية التعبير وحرية ممارسة الشعائر الدينية، بما في ذلك:

- إزالة رايات عاشوراء

أزالت السلطات الرايات واللافتات السوداء في العديد من المناطق، مثل بني جمرة، مدينة حمد، دمستان، المالكية، عالي، المصلى، الديه، بلاد القديم، سهلة، سترة، رأس رمان، والماحوز، حيث قام أفراد تابعون لوزارة الداخلية بإخلاء الشوارع من مظاهر عاشوراء دون مبرر.

كما استدعت وزارة الداخلية عدداً من سكان مدينة حمد وطالبتهم بإزالة الرايات السوداء التي نصبوها على منازلهم.

- الاستدعاءات والاعتقالات

اعتقلت السلطات عدداً من الأشخاص لقيامهم بتثبيت لافتات عاشوراء في الدراز ثم أفرجت عنها فيما بعد.

كما استدعوا عدداً من رجال الدين الشيعة ومنشدي عاشوراء فيما يتعلق بإحياء المناسبة أو بسبب التحدث في مواضيع غير مصرح بها، ومنهم المنشد صالح سهوان والمنشد محمود القلاف والمنشد حسن نوروز والمنشد سيد أحمد العلوي والمنشد جعفر الدرازي إلى جانب رجال الدين الشيخ محمد الرياش والشيخ محسن الجمري. أُطلق سراح بعضهم لاحقاً بعد دفع غرامة.

ووثق مركز البحرين لحقوق الإنسان استدعاء أكثر من عشرة أشخاص للمشاركة في مراسم عاشوراء، حيث تم اعتقال أربعة منهم وإطلاق سراحهم بعد دفع غرامة.

تم استدعاء رؤساء مآتم في المصلى، المقشع، مدينة حمد، سلماباد، كرزكان، والدير، حيث احتجز بعضهم لفترة وجيزة ثم أطلق سراحهم.

تم اعتقال شخصين في موكب عزاء عاشورائي بمدينة حمد (دوار 4) من قبل ضباط يرتدون ملابس مدنية.

- وسائل المضايقة الأخرى

أفاد أشخاص في عالي أن دورية لشرطة خدمة المجتمع كانت تتنصت على المنازل في المنطقة للتأكد من عدم إقامة مجالس عاشورائية في منازلهم.

شوهدت سيارة شرطة في كرباباد تشير إلى المنازل التي كانت توزع الطعام بمناسبة عاشوراء.

وفي الديه، سقطت طائرة مسيرة تابعة للشرطة أثناء تصويرها ومراقبتها لموكب عزاء.

الاعتقالات والأحكام القضائية

منذ عام 2011، حكمت السلطات على آلاف الأشخاص فيما يتعلق بانتفاضة 14 فبراير وبسبب أنشطة مناهضة للحكومة؛ 3314 فرداً في السنوات الخمس الماضية. تم اتهام العديد من هؤلاء بموجب قانون مكافحة الإرهاب البحريني المثير للجدل. يعتبر الافتقار إلى ضمانات المحاكمة العادلة مشكلة منهجية في نظام العدالة الجنائية البحريني. كانت هناك انتهاكات مستمرة لحقوق المتهمين في الإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك الاختفاء القسري، والاعترافات المنتزعة بالإكراه، وعدم الوصول الكافي إلى محام.

في عام 2021، حُكم على 132 فرداً بالسجن لمدد متفاوتة، بما في ذلك تسعة أحكام بالسجن مدى الحياة. تضمنت العديد من هذه المحاكمات أكثر من متهم واحد، وصولاً إلى 33 متهم في قضية واحدة. تراوحت التهم بين الانضمام إلى "جماعة إرهابية" إلى "التجمع غير القانوني" و "إهانة القضاء". خلال العام، أصدرت المحاكم البحرينية وأيّدت أحكاماً بالسجن مجموعها 984 عاماً وغرامات قدرها 101134 دينار بحريني. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام ليست شاملة، حيث تعتمد بشكل أساسي على ما نشرته الصحف المحلية.

اعتقلت السلطات 173 شخصاً خلال العام على خلفية أنشطة مناهضة للحكومة. تم تنفيذ غالبية الاعتقالات بعد الاستدعاء للاستجواب. ونُفِّذ العديد منها بشكل تعسفي في مداهمات منزلية، حيث لم تقدم قوات الأمن مذكرات توقيف ولم تخبر المعتقلين بسبب اعتقالهم. تم القبض على عدد من الأفراد على الفور، على سبيل المثال، في مظاهرات، في الشارع، في مستشفى، وفي المطار.

هذا رسم بياني يوضح عدد وطرق الاعتقالات في الأشهر الستة الأخيرة من العام (يوليو - ديسمبر 2021).

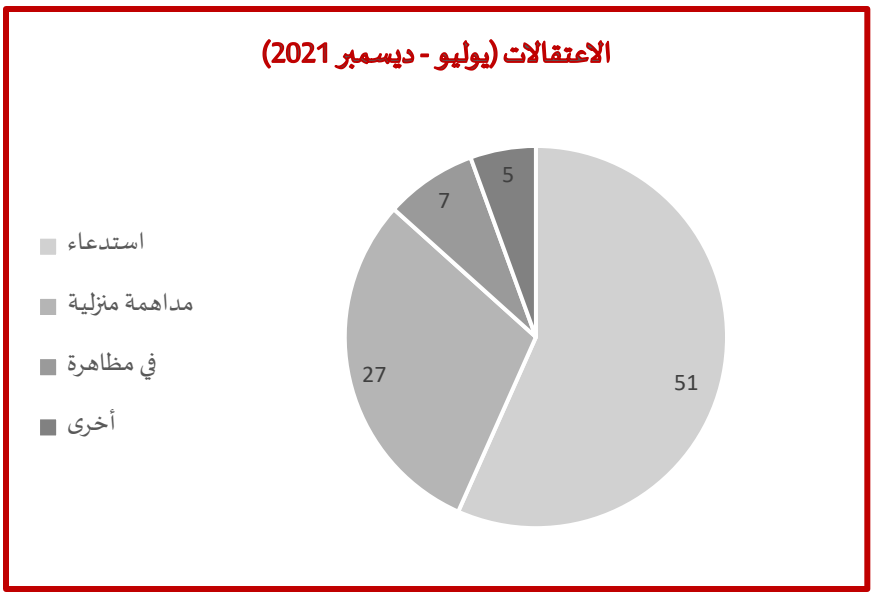

سمح القانون رقم 18 لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة للمحاكم بفرض أحكام غير سالبة للحرية بعد أن يقضي الموقوفون نصف مدة عقوبتهم. في سبتمبر2021، وسّع المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2021 تطبيق قانون العقوبات البديلة، وألغى شرط أن يقضي المحتجزون نصف مدة عقوبتهم. كما سمح التعديل الجديد للمحاكم "أن تستبدل بالعقوبة الأصلية المحكوم بها قبل البدء في تنفيذها عقوبة بديلة أو أكثر".[16]

تم إطلاق سراح العديد من السجناء خلال العام، بعضهم سجناء سياسيون، إما بموجب قانون العقوبات البديلة أو بموجب عفو ملكي خاص. في 2 أبريل 2021، أعلن مساعد النائب العام أنه سيتم الإفراج عن 126 سجيناً بموجب قانون العقوبات البديلة بعد أن تمت دراسة قضاياهم،[17] بينما تم الإعلان عن إطلاق سراح 73 سجيناً آخر بعد حوالي أسبوع.[18] جاءت عمليات الإفراج هذه وسط تفشي كوفيد-19 في سجن جو والضغط المتزايد والمظاهرات من قبل عائلات السجناء للإفراج عن أحبائهم. في 12 سبتمبر 2021، تم الإفراج المشروط عن 30 سجيناً بموجب القانون.[19]

من بين المفرج عنهم في أبريل، محمد حسن جواد، المعروف باسم برويز جواد، وهو أحد أعضاء "البحرين 13". اعتقل برويز عشرات المرات لدفاعه عن حقوق المعتقلين والسجناء. العديد من هذه الاعتقالات كانت في التسعينيات. كان آخر اعتقال له في 22 مارس 2011 فيما يتعلق بانتفاضة 2011. وقد أُدين وحُكم عليه بالسجن 15 عاماً بتهمة "التآمر لإسقاط النظام بالقوة وبالتعاون مع منظمة إرهابية تعمل لصالح دولة أجنبية" في محاكمة عسكرية بالغة الجور شابتها مزاعم التعذيب.

في سبتمبر 2021، أعلن مسؤول بإدارة تنفيذ الأحكام بوزارة الداخلية أنه تم الإفراج عن 3552 سجيناً بموجب قانون العقوبات البديلة منذ تطبيقه.[20] ومع ذلك، لم يتم الإفراج المشروط عن العشرات ممن ينطبق عليهم القانون. قدم المدافع البارز عن حقوق الإنسان والرئيس السابق والمؤسس المشارك لمركز البحرين لحقوق الإنسان، عبد الهادي الخواجة،

طلباً إلى وزارة الداخلية لقضاء فترة سجنه المتبقية في المنزل، لكن طلبه ظل دون إجابة. وقد سبق له أن أعرب عن أن التقدم بطلب للحصول على عقوبة غير مقيدة للحرية "أقل الشرين"، لأنه يسمح للسجناء بالتواجد بين عائلاتهم.

تم الإفراج عن 196 سجيناً آخر خلال العام بموجب عفو ملكي خاص: 91 سجيناً بمناسبة شهر رمضان[21] و 105 سجيناً في 15 ديسمبر 2021، بمناسبة العيد الوطني البحريني.[22]

ظروف السجن

تفشى كوفيد-19 مرتين في سجن جو سيئ السمعة وسط تقارير عن عدم كفاية التدابير الوقائية، وكانت هناك ثلاث وفيات في السجن وسط مزاعم الإهمال الطبي خلال العام. أدت وفاة نزيل في أبريل 2021 إلى اعتصام سلمي فرقته شرطة السجن باستخدام القوة المفرطة. دخل سجين الرأي الدكتور عبد الجليل السنكيس، الذي يقضي عقوبة بالسجن المؤبد في سجن جو، في إضراب عن الطعام في يوليو 2021 احتجاجاً على سوء المعاملة التي تعرض لها في السجن. كان لا يزال مضرباً عن الطعام حتى وقت كتابة هذا التقرير. كما كانت هناك تقارير مستمرة عن عدم توفير الرعاية الطبية الكافية للسجناء في البحرين.

بالإضافة إلى الاكتظاظ، فإن الظروف الصحية في سجن جو سيئة، وإجراءات النظافة والتعقيم غير كافية، مما أدى إلى تفشي كوفيد-19 داخل السجن في مارس-أبريل ومايو-يونيو 2021. الحكومة لم تكن شفافة حول أعداد الإصابات داخل السجن؛ ولكن تلقى مركز البحرين لحقوق الإنسان أسماء عشرات النزلاء الذين أصيبوا بالفيروس. تقاعست الحكومة عن حماية حقوق النزلاء في الصحة، وفشلت في توفير أقنعة الوجه ومستلزمات النظافة. سمحت للنزلاء بالتسجيل للتلقيح لكنها لم تقم باختبارات تشخيص منتظمة كإجراء وقائي. كما منعت إدارة السجن العديد من السجناء من الاتصال بأحبائهم، أحياناً لأسابيع متواصلة، أثناء تفشي كوفيد-19 في سجن جو.[23]

في 6 أبريل 2021، توفي السجين السياسي عباس مال الله متأثراً بنوبة قلبية وسط مزاعم تعرضه للإهمال الطبي. وكانت قد أبلغت عائلته في السابق عن اعتلال صحته وعدم تلقيه رعاية طبية كافية في السجن. قضى عباس عشر سنوات من عقوبته البالغة 15 عاماً، والتي صدرت فيما يتعلق بانتفاضة 2011.

بعد وفاة عباس، نظم نزلاء سجن جو اعتصاماً سلمياً للاحتجاج على "ظروف الاعتقال، لا سيما عدم الحصول على العلاج الطبي". في 17 أبريل 2021، استخدمت القوات الخاصة التابعة للشرطة القوة المفرطة لفك الاعتصام، بإلقاء قنابل الصوت وضرب المعتقلين على رؤوسهم، مما أدى إلى إصابة العديد منهم بجروح خطيرة. واحتجزوا العديد من السجناء بمعزل عن العالم الخارجي لأسابيع بعد فك الاعتصام. دعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الحكومة البحرينية إلى إجراء "تحقيق شامل وفعال في القمع العنيف للاعتصام في سجن جو".[24] ولكن لم يتم إجراء تحقيق نزيه ولا أي محاسبة لإدارة السجن.

في 9 يونيو 2021، توفي السجين السياسي حسين بركات متأثراً بمضاعفات كوفيد -19 بعد نقله إلى مجمع السلمانية الطبي. كان حسين يقضي عقوبة بالسجن المؤبد في سجن جو. أُدين في مايو 2018 بتهم تتعلق بالإرهاب بعد محاكمة جماعية غير عادلة مع 114 متهماً آخر. أفادت منظمة العفو الدولية أن زنزانته كانت مكتظة وأنه كان يشعر بتوعك في أواخر مايو وأنه لم يكن قادر على التنفس بشكل جيد. أبلغ حسين حراس السجن عن حالته، لكنهم فشلوا في نقله إلى المستشفى على الفور.[25]

توفي سجين سياسي آخر، هو حسن عبد النبي منصور، في 25 يوليو 2021، وسط مزاعم بالإهمال الطبي. توفي بسبب مضاعفات فقر الدم المنجلي بعد نقله من مركز احتجاز الحوض الجاف إلى مجمع السليمانية الطبي. وكانت هناك مزاعم جدية عن عدم قيام إدارة السجن بإعطاء حسن الأدوية الموصوفة له ونقله إلى عيادة السجن رغم طلباته المتكررة بالحصول على الرعاية الطبية.[26]

حرمت السلطات الدكتور عبد الجليل السنكيس، المعارض البارز والمدافع عن حقوق الإنسان وعضو ما يسمى "بحرين 13"،[27] من تلقي العلاج الطبي لأمراضه المتعددة. وأعربت عائلته عن قلقها من إصابته "بنوبات دوار، حيث يشعر بالدوار ويسقط"، ومن حرمانه من الرعاية الطبية المتخصصة من قبل إدارة السجن. كما أكدت العائلة رفض سلطات السجن منذ شهور استبدال السدادات المطاطية لعكازاته. تسببت السدادات المطاطية الزلقة في سقوطه عدة مرات. ومع ذلك، ظلت طلبات الدكتور السنكيس لاستبدالها دون إجابة.[28] وكان هناك تقارير عن حرمان سجين رأي آخر وهو حسن مشيمع من الحصول على الرعاية الطبية المناسبة في سجن جو. يعاني حسن مشيمع، وهو عضو آخر في "بحرين 13"، من مرض السرطان والسكري إضافة الى ارتفاع ضغط الدم والنقرس. يحتاج لفحوصات طبية دورية: كل ستة أشهر، ويأخذ أنواعاً مختلفة من الأدوية لأمراضه المختلفة.[29] كلاهما يقضيان حكماً بالسجن مدى الحياة في سجن جو بعد إدانتهما في محاكمة بالغة الجور شابتها مزاعم التعذيب لدورهما في انتفاضة 2011.

بدأ الدكتور عبد الجليل السنكيس إضراباً عن الطعام في 8 يوليو 2021 احتجاجاً على سوء المعاملة والمضايقات في سجن جو. لجأ إلى الإضراب عن الطعام بعد أن فشلت المفاوضات مع إدارة السجن في استعادة الكتاب الذي عمل عليه لمدة أربع سنوات. صادرت سلطات السجن كتابه في 9 أبريل 2021، ومنذ ذلك الحين رفضوا إعادة الكتاب إلى الدكتور السنكيس أو عائلته، رغم أنه دراسة للهجات والثقافة البحرينية دون أي محتوى سياسي.[30]

المضايقات التي يتعرض لها الدكتور السنكيس في سجن جو هي جزء من سوء معاملة ممنهجة للسجناء السياسيين في البحرين. ترد بانتظام أنباء عن سوء المعاملة وعدم كفاية الرعاية الطبية أثناء الاحتجاز. لم تكن هيئات الرقابة البحرينية فعالة في منع انتهاكات الشرطة وتقديم المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة.

إجراءات كوفيد-19

استغلت الحكومة البحرينية الوباء لخنق الحريات العامة، بما في ذلك حرية التعبير والحق في الخصوصية.

منذ بداية جائحة كوفيد -19، تم استدعاء العديد من الأشخاص للاستجواب بحجة نشر معلومات خاطئة عن الوباء أو انتقاد الإجراءات الحكومية. على سبيل المثال، في 27 يناير 2021، تم استدعاء الدكتورة علياء المؤيد للاستجواب بسبب تغريدة تشكك فيها بلقاحات كوفيد-19.[31] في عام 2020، أحالت وزارة الداخلية عشرات القضايا إلى النيابة العامة بزعم نشر شائعات عن فيروس كورونا.[32]

علاوة على ذلك، أطلقت البحرين أحد أكثر تطبيقات كوفيد-19 لتتبع المخالطين تطفلاً في العالم، منتهكاً خصوصية مئات الآلاف. اعتبرت منظمة العفو الدولية تطبيق "مجتمع واعي" من بين أكثر أدوات المراقبة الجماعية إثارة للقلق. يتتبع التطبيق مواقع المستخدمين عن طريق تحميل إحداثيات GPS بشكل متكرر إلى خادم مركزي. ويمكن للسلطات ربط المعلومات الشخصية الحساسة بالأفراد، حيث يتطلب التطبيق من المستخدمين التسجيل باستخدام الرقم الشخصي. صرحت منظمة العفو الدولية أن التطبيق "تعامل مع خصوصية الناس برعونة، باستخدام أدوات مراقبة شديدة الانتهاك تتجاوز بكثير ما هو مبرر في الجهود المبذولة للتصدي لكوفيد-19".[33]

هيئات الرقابة الحكومية

بعد اعتماد توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في نوفمبر 2011، أنشأت الحكومة البحرينية العديد من الهيئات الحكومية لحقوق الإنسان، بما في ذلك وحدة التحقيق الخاصة، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، والأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية، كما عدّلت ولاية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. على مدى السنوات الماضية، أعربت العديد من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان عن قلقها بشأن استقلالية هذه الهيئات وحيادها. تم تصميم الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين للعمل تحت إشراف الحكومة دون مشاركة حقيقية وفاعلة من المجتمع المدني أو البرلمان. منذ إنشائها، لم تتمكن هذه المؤسسات من إحداث تغييرات ملموسة في حالة حقوق الإنسان في البلاد.[34]

بين مايو 2020 وأبريل 2021، تلقت الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية 691 طلب مساعدة و 209 شكوى وباشرت في عشرة تحقيقات، وفقاً لتقريرها السنوي. ولم يوضح التقرير عدد الشكاوى المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة في حجز الشرطة وعدد الشكاوى التي انتهت في المحاكم الجنائية. تم تقديم أكبر عدد من الشكاوى ضد مركز إصلاح وتأهيل النزلاء (سجن جو). كانت هناك أيضاً زيادة ملحوظة في الشكاوى وطلبات المساعدة اعتباراً من فبراير 2021، والتي بلغت ذروتها في أبريل 2021 عند 256. عادة ما تكون الذكرى السنوية لانتفاضة 14 فبراير مصحوبة بتدابير أمنية مكثفة وبالتالي زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان، مما قد يفسر الزيادة في عدد الشكاوى وطلبات المساعدة.[35]

من بين هذه الشكاوى، تمت إحالة 19.61 بالمائة إلى الجهات المختصة، و11 بالمائة "حفظت لعدم الاختصاص" دون تفسير، و 64.59 بالمائة تقرر فيها "عدم وجود فعل مؤثم" من دون توضيح لماذا وكيف. بشكل عام، من أصل 209 شكوى،

تمت إحالة 14.83 بالمائة فقط إلى وحدة التحقيق الخاصة، ولم يتم تقديم أي معلومات عن العدد الذي انتهى منها بالفعل بإجراءات جنائية.[36]

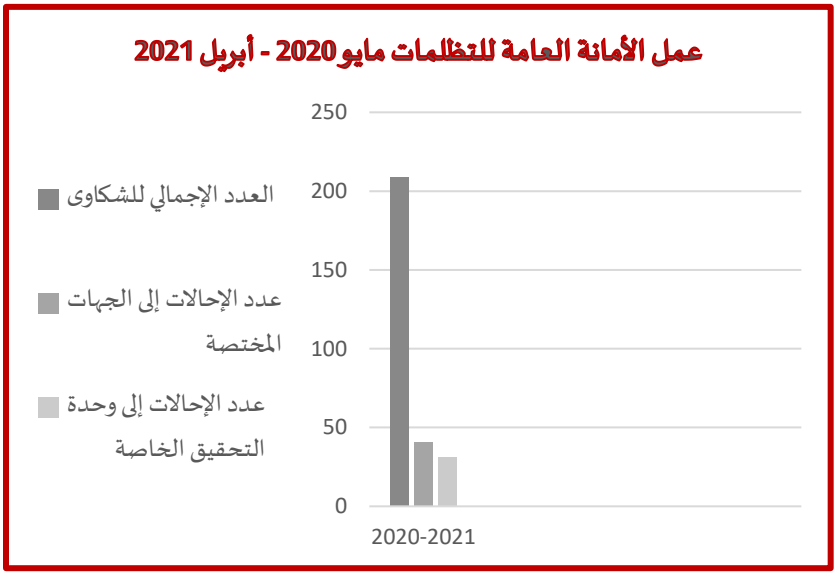

أما بالنسبة لوحدة التحقيق الخاصة، فقد تلقت 67 شكوى تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة والاستخدام المفرط للقوة من قبل الشرطة خلال عام 2021. من هذه الشكاوى، تمت إحالة 10.44 بالمائة فقط إلى المحاكم الجنائية، بينما تمت إحالة 4.47 بالمائة إلى الإجراءات التأديبية. لم تقدم وحدة التحقيق الخاصة مزيداً من المعلومات حول الشكاوى المتبقية.[37]

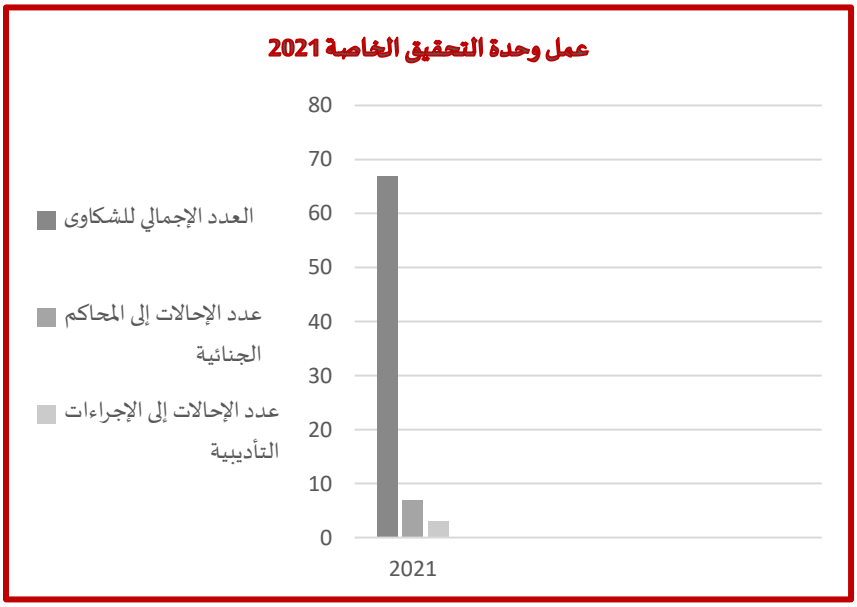

يبدو أن مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، التي تم إنشاؤها كآلية وقائية وطنية، لم تقم بأي نشاطات بشكل غير مبرر في العامين الماضيين 2020-2021. وكانت الزيارة الأخيرة التي أجرتها مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين إلى مراكز

الاحتجاز في 20 نوفمبر 2019 إلى مستشفى الطب النفسي. كما تجدر الإشارة أن المفوضية لم تضطلع بمهامها خلال عام 2017.[38]

تم تعديل ولاية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2014 لجعلها تتماشى مع مبادئ باريس لعام 1993. اختيار وتعيين مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يثير تساؤلات حول استقلاليتها. منذ أن بدأت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عملها، التزمت الصمت حيال العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة، بل إنها في بعض الأحيان بررت هذه الانتهاكات.

في عام 2021، بينما أشادت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة، مثل إطلاق سراح بعض السجناء بموجب قانون العقوبات البديلة وتنفيذ الإجراءات الاحترازية لكوفيد-19، إلا أنها لم تقدم أي ملاحظات على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال العام. على سبيل المثال، لم تعلّق على "استخدام القوة غير الضرورية وغير المتناسبة من قبل القوات الخاصة للشرطة لفك اعتصام سلمي في سجن جو في البحرين في 17 أبريل"، كما ورد في بيان مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول الحادثة.[39] كما تجاهلت الاستدعاءات والاعتقالات على خلفية ممارسة حرية التعبير والتجمع، وكذلك المزاعم الموثوقة بسوء المعاملة في حجز الشرطة، وخاصة ضد الأطفال.

من ناحية أخرى، أصدرت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في 12 مارس 2021 بياناً تدافع فيه عن الحكومة وترفض قرار البرلمان الأوروبي بإدانة انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.[40] حيث أشاد البيان بسجل البحرين الحقوقي وطالب البرلمان الأوروبي بالتواصل مع الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين للحصول على "معلومات موثوقة".[41]

ردود الفعل الدولية

أبدى المزيد من المسؤولين الأجانب استعدادهم لانتقاد الحكومة البحرينية لانتهاكاتها لحقوق الإنسان خلال عام 2021.

في 22 يناير 2021، أرسل 16 عضواً في البرلمان الأوروبي رسالة إلى جوزيب بوريل، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، للتعبير عن قلقهم العميق بشأن "التدهور المستمر لحقوق الإنسان في البحرين". وحثوا السيد بوريل على تحميل "نظرائه البحرينيين المسؤولية عن التزاماتهم في مجال حقوق الإنسان من خلال رفع قضايا المواطنين البحرينيين الذين يحملون جنسيات أوروبية عبد الهادي الخواجة والشيخ محمد حبيب المقداد، وحث البحرين على إعادة تعليق عقوبة الإعدام".[42]

في 11 مارس 2021، اعتمد البرلمان الأوروبي بأغلبية ساحقة قراراً يدين انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. طلب القرار من الحكومة البحرينية "ضمان امتثال جميع المحاكمات للقانون الدولي بشأن المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة"، و "الإفراج عن المحتجزين فقط بسبب أنشطتهم السياسية والحقوقية السلمية"، و "ضمان مساحة آمنة لمنظمات

المجتمع المدني". وحث القرار السلطات على "وقف إعدام السجناء وتخفيف أحكامهم"، كما دعا إلى "وضع حد لجميع أعمال العنف والمضايقة والترهيب والرقابة على المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وأقاربهم داخل وخارج البلاد من قبل سلطات الدولة والقوات والأجهزة الأمنية".[43]

أرسلت 22 مجموعة حقوقية و 57 نائباً بريطانياً خطاب إلى الرئيس التنفيذي للفورمولا 1 في مارس 2021 ، يدعو إلى تحقيق مستقل في انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بسباق جائزة البحرين الكبرى، حيث طلبوا إنشاء "لجنة من الخبراء المستقلين للتحقيق في تأثير أنشطة الفورمولا 1 على حقوق الإنسان في البحرين".[44]

استنكر ستة عشر نائباً فرنسياً انتهاكات البحرين لحقوق الإنسان في رسالة إلى السفير الفرنسي لدى البحرين في مايو 2021. وقد لفتت الرسالة انتباه السفير إلى أوضاع السجون المزرية في البحرين وسط الوباء وعدم قيام السلطات بتوفير الرعاية الطبية للمحتجزين وعدم تنفيذ "البروتوكولات الصحية الأولية ". كما سلّطت الرسالة الضوء على أوجه القصور في قانون العقوبات البديلة. وحث النواب السفير الفرنسي على "إجراء حوار حقيقي مع السلطات البحرينية".[45]

في سبتمبر 2021، دعت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، من الحزبين، وزير الخارجية أنطوني بلينكين للضغط على الحكومة البحرينية لإنهاء "القمع العنيف والمنهجي" لمواطنيها. وأعرب أعضاء مجلس الشيوخ عن قلقهم بشأن تأثير القمع على استقرار البلاد على المدى الطويل وأن "القمع العنيف والمنهجي الذي تمارسه حكومة البحرين سيولد الاستياء وعدم الاستقرار، ويمكن أن يهدد في النهاية الوجود الأمريكي على المدى الطويل".[46]

في أكتوبر 2021، أثار أربعة نواب فرنسيين قلقهم بشأن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين مع وزير الخارجية الفرنسي، بما في ذلك اعتقال المعارضين السياسيين وقمع حرية التعبير والانتهاكات بحق السجناء السياسيين. كما أثاروا قضية سجين الرأي الدكتور عبد الجليل السنكيس ولفتوا الانتباه إلى "الاكتظاظ" و "الافتقار إلى الإجراءات المناسبة" للتصدي لانتشار كوفيد -19 في السجون.[47]

أثارت قضية الدكتور عبد الجليل السنكيس إدانة دولية خلال عام 2021، وكانت هناك دعوات عديدة للإفراج عنه. أثارت 16 منظمة لحقوق الإنسان و 101 أكاديمياً دولياً والعديد من البرلمانيين البريطانيين مخاوف بشأن اعتقال الدكتور السنكيس وصحته العامة بعد شهور من الإضراب عن الطعام ودعوا إلى الإفراج عنه فوراً.[48] كما أرسل مشرعون بريطانيون رسالة إلى وزير الخارجية البريطاني تضامناً مع الدكتور السنكيس يتهمون فيها المملكة المتحدة بالتغاضي عن قضيته. وجاء في الرسالة أن "هذا الصمت يهدد بتشجيع البحرين على تجريم المعارضة السلمية وتعذيب المعارضين. يجب على حكومة المملكة المتحدة أن تدين اضطهاد البحرين للسنكيس، وأن تطالب بإعادة ملكيته الفكرية، والإفراج الفوري وغير المشروط عنه. يجب أن ينتهي هذا الخطأ في تطبيق العدالة".[49]

[1] رابطة الصحافة البحرينية، التقرير السنوي للحريات الإعلامية في البحرين 2021، متوفر على الرابط التالي https://bahrainpa.org/?p=1906

[2] تغريدة حسن المرزوق على توتير بتاريخ 21 مارس 2021، متوفرة على الرابط التالي https://twitter.com/HasanMarzooq/status/1373641314529636353

[3] مرآة البحرين، "السجن سنتين مع النفاذ للعقيد المتقاعد الزياني بتهمة إهانة القضاء"، 8 يوليو 2021، متوفر على الرابط التالي http://bahrainmirror.com/news/59904.html

[4] Abdullah Al-Shamlawi prohibited from practicing law for one year, 31 March 2021, available at https://lawyersforlawyers.org/en/abdullah-al-shamlawi-prohibited-from-practicing-law-for-one-year/

[5] المرسوم بقانون رقم 26 لسنة 2020 بتعديل المادة (173) من المرسوم بقانون رقم 54 لسنة 2002 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب، متوفر على الرابط التالي https://www.lloc.gov.bh/HTM/L2620.htm

[6] قرار رقم 20 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام الائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم 48 لسنة 2010، متوفر على الرابط التالي https://www.lloc.gov.bh/HTM/RFDPM2020.htm

[7] انظر النص الكامل لمشروع القانون بجريدة أخبار الخليج على الرابط التالي http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1178445#:~:text=%D9%8A%D8%AD%D8%B8%D8%B1%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9,%D8%AD%D8%B6%D8%A7%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D9%83

[8] The Citizen Lab, "From Pearl to Pegasus: Bahraini Government Hacks Activists with NSO Group Zero-Click iPhone Exploits", 24 August 2021, available at https://citizenlab.ca/2021/08/bahrain-hacks-activists-with-nso-group-zero-click-iphone-exploits/

[9] The Citizen Lab, "PEARL 2 PEGASUS: Bahraini activists hacked with Pegasus just days after a report confirming other victims", 18 February 2022, available at https://citizenlab.ca/2022/02/bahraini-activists-hacked-with-pegasus/

[10] The Guardian, "'Most harmful thing' – how spyware is stifling human rights in Bahrain", 18 February 2022, available at https://www.theguardian.com/news/2022/feb/18/how-spyware-erodes-human-rights-in-bahrain-nso-group-pegasus-project

[11] تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان، "إصلاحات تجميلية: تقييم تنفيذ البحرين لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بعد مرور عشر سنوات"، 23 نوفمبر 2021، متوفر على الرابط التالي https://bahrainrights.net/?p=136375&lang=ar

[12] منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان، "حكومة البحرين تمارس العزل المدني بعد العزل السياسي"، 16 ديسمبر 2021، متوفر على الرابط التالي https://salam-dhr.org/?p=4800

[13] مركز البحرين لحقوق الإنسان، "تطبيق قانون العزل السياسي على الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان"، 31 يناير 2022، متوفر على الرابط التالي https://bahrainrights.net/?p=136472&lang=ar

[14] OHCHR, accessible at https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=13962

OHCHR, "UN rights experts urge Bahrain to end the persecution of Shias", 16 August 2016, available at https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20375

[15] لمزيد من المعلومات حول ممارسات الحكومة التمييزية ضد الشيعة في البحرين، انظر تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان"إصلاحات تجميلية: تقييم تنفيذ البحرين لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بعد مرور عشر سنوات".

[16] مرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2021 بتعديل المادة (13) من القانون رقم 18 لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، متوفر على الرابط التالي https://www.lloc.gov.bh/HTM/L2421.htm

[17] وكالة أنباء البحرين، 2 أبريل 2021، متوافر على الرابط التالي https://www.bna.bh/ArchiveDetails.aspx?archiveId=604857

[18] وكالة أنباء البحرين، 8 أبريل 2021، متوافر على الرابط التالي https://www.bna.bh/ArchiveDetails.aspx?archiveId=605643

[19] وكالة أنباء البحرين، 12 سبتمبر 2021، متوافر على الرابط التالي https://www.bna.bh/ArchiveDetails.aspx?archiveId=623747

[20] وكالة أنباء البحرين، 25 سبتمبر 2021، متوافر على الرابط التالي https://www.bna.bh/ArchiveDetails.aspx?archiveId=625619

[21] صحيفة الأيام المحلية، 13 أبريل 2021، متوافر على الرابط التالي https://www.alayam.com/alayam/first/902783/News.html

[22] وكالة أنباء البحرين،15 ديسمبر 2021، متوافر على الرابط التالي https://www.bna.bh/105.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDnkzbnswETe3gK57qJM3/Sg%3D

[23] منظمة العفو الدولية، "السلطات البحرينية تنتهك حق السجناء في الصحة وسط ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 في سجن جو"، 9 أبريل 2021، متوفر على الرابط التالي https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/04/bahraini-authorities-flouting-prisoners-rights-to-health-amid-rise-in-covid-19-cases-at-jaw-prison-2/

[24] OHCHR, Press briefing notes on Bahrain, 30 April 2021.

[25] منظمة العفو الدولية، "البحرين: وفاة سجين في سجن جو تحذير من إخفاقات جهود الحد من إصابات فيروس كوفيد-19"، 14 يونيو 2021، متوفر على الرابط التالي https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/06/bahrain-death-of-prisoner-a-warning-for-covid-19-failings-in-jaw-prison-2/

[26] ADHRB, "Rights groups Call for Impartial Investigation Into Death of Inmate in Bahrain Amid Reports of Medical Negligence", 11 August 2021, available at https://www.adhrb.org/2021/08/rights-groups-call-for-impartial-investigation-into-death-of-inmate-in-bahrain-amid-reports-of-medical-negligence/

[27] "البحرين 13" هي مجموعة من الشخصيات المعارضة البارزة والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين حوكموا بالسجن لمدد طويلة أمام محاكم عسكرية لدورهم في انتفاضة 2011 في البحرين.

[28] مركز البحرين لحقوق الإنسان، "سجين الرأي الدكتور عبد الجليل السنكيس يواصل إضرابه عن الطعام للشهر الخامس على التوالي"، 3 ديسمبر 2021، متوفر على الرابط التالي https://bahrainrights.net/?p=136424&lang=ar

[29] Al-Jazeera, 17 July 2021, available at https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2021/7/17/%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D9%85%D8%B4%D9%8A%D9%85%D8%B9-%D8%B3%D8%AC%D9%8A%D9%86-%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%87%D9%85%D8%A7%D9%84

[30] مركز البحرين لحقوق الإنسان، "سجين الرأي الدكتور عبد الجليل السنكيس يواصل إضرابه عن الطعام للشهر الخامس على التوالي".

[31] رابطة الصحافة البحرينية، التقرير السنوي للحريات الإعلامية في البحرين 2021.

[32] رابطة الصحافة البحرينية، التقرير السنوي للحريات الإعلامية في البحرين 2020، متوفر على الرابط التالي https://bahrainpa.org/?p=1630

[33] Amnesty International, "Bahrain, Kuwait and Norway contact tracing apps among most dangerous for privacy", 16 June 2020, available at https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/06/bahrain-kuwait-norway-contact-tracing-apps-danger-for-privacy/

[34] للمزيد عن الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين، انظر تقرير مركز البحرين لحقو الإنسان "خلل وقصور: مراجعة للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين"، 12 مايو 2021، متوفر على الرابط التالي https://bahrainrights.net/?p=13623&lang=ar

[35] التقرير السنوي للأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية 2020-2021، متوفر على الرابط التالي https://www.ombudsman.bh/mcms-store/magazine/2020-2021/ar/20/

[36] نفس المرجع.

[37] استندت هذه الإحصائيات إلى الأرقام الرسمية التي نشرتها وحدة التحقيق الخاصة على حسابها على انستغرام @siu.bah.

[38] انظر تقارير زيارات مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين على موقعها الإلكتروني www.pdrc.bh.

[39] OHCHR, Press briefing notes on Bahrain, 30 April 2021.

[40] European Parliament resolution of 11 March 2021 on the human rights situation in the Kingdom of Bahrain, available at https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-9-2021-0086_EN.html

[41] بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بتاريخ 12 مارس 2021، متوفر على الرابط التالي https://www.nihr.org.bh/News/12Mar2021.aspx

[42] يمكن الوصول إلى الخطاب على الرابط التالي https://t.co/XsotsZa6jH

[43] European Parliament resolution on the human rights situation in Bahrain, in particular the cases of death row inmates and human rights defenders, March 2021, accessible at https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/B-9-2021-0195_EN.html

[44] The Guardian, "F1 asked to hold inquiry into alleged human rights abuses in Bahrain", 24 March 2021, available at https://www.theguardian.com/sport/2021/mar/24/f1-asked-to-hold-inquiry-into-alleged-human-rights-abuses-in-bahrain

[45] يمكن الوصول إلى الخطاب على الرابط التالي https://usercontent.one/wp/www.adhrb.org/wp-content/uploads/2021/06/2-EN-translation-of-the-letter-from-Dumas-to-Ambassador.pdf

[46] يمكن الوصول إلى الخطاب على الرابط التالي https://usercontent.one/wp/www.adhrb.org/wp-content/uploads/2021/09/Bahrain-Letter-Final-Signed.pdf

[47] Al Jazeera, "French MPs condemn 'human rights violations' in Bahrain", 4 October 2021, available at https://www.aljazeera.com/news/2021/10/4/french-mps-condemn-human-rights-violations-in-bahrain

[48] BCHR, "Rights Groups Urge Bahrain to Release Dr. Abduljalil Al Singace, Jailed Academic on Hunger Strike", 30 July 2021, available at https://bahrainrights.net/?p=136249

BIRD, "101 Global Academics Stand in Solidarity With Jailed Academic Dr. Abduljalil AlSingace on Hunger Strike in Bahrain", 12 August 2021, available at https://birdbh.org/2021/08/101-global-academics-stand-in-solidarity-with-jailed-academic-dr-abduljalil-alsingace-on-hunger-strike-in-bahrain/

[49] Middle East Eye, "Bahrain: UK lawmakers demand release of prominent prisoner on hunger strike", 2 October 2021, available at https://www.middleeasteye.net/news/bahrain-uk-lawmakers-demand-release-prominent-prisoner-hunger-strike